محددات التعليم الكوري ودوره في بناء جمهورية كوريا الحديثة ١٩٤٨-٢٠٠٠

Determinants of Korean Education And its Role in Building the Modern Republic of Korea١٩٤٨-٢٠٠٠

المدرس المساعد غيداق عبد المنعم محمد الربيعي

Ghaidaq Abdul-Moneim Muhammad Al-Rubaie

كلية الآداب – جامعة بغداد College of Arts - University of Baghdad

البحث الحالي هو محاولة لفهم التجربة التنموية الفريدة التي عاشتها جمهورية كوريا في مسار الدول الحديثة والتي تمكنت من خلالها من تحقيق مجموعة كبيرة من الانجازات لا سيما في المجال الاقتصادي، مما حجزت لنفسها مكانة عالية ضمن ما يعرف بالنمور الاسيوية والتي تمثل قوى اقتصادية ذات تأثير كبير على مسار الاقتصاد العالمي. نجحت جمهورية كوريا منذ سبعينات القرن العشرين في ولوج مرحلة تنموية كبيرة اصبحت مثالاً يحتذى به لدول العالم الثالث، على الرغم ما عانته جمهورية كوريا من اوضاع اقتصادية سيئة على أثر الاحتلال الياباني لكوريا ومن ثم انقسام شبه الجزيرة الكورية إلى نصفين شيوعي اشتراكي في الشمال وديمقراطي رأسمالي في الجنوب، لتأتي بعدها الحرب الكورية والتي استمرت لثلاث سنوات عانت على أثرها الكوريتان مشاكل سياسية واقتصادية صعبة.

نجحت كوريا في تحديث اقتصادها وأصبحت في فترة وجيزة من مصاف الدول المتقدمة من الجانب الصناعي، بعد ان استطاعت ايضاً ان تهيئ المناخ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ايضاً الى جانب الاستقرار السياسي، فيما يخص الاستقرار الاقتصادي تمكنت جمهورية كوريا من تحقيق نمو مرتفعة، اما فيما يخص

الاستقرار السياسي فتمكنت كوريا من إرساء نظام سياسي ينتهج المسار الديمقراطي منذ عام ١٩٨٧، مروراً الى حقبة التسعينات من القرن العشرين عندما تمكنت كوريا من المسير قدماً في نقل السلطة سلمياً من العسكريين الى قيادة مدنية منتخبة.

استند البحث على فرضية تتمثل بسؤال مركزي حاولنا الإجابة عليه وهو: كيف استثمرت جمهورية كوريا التعليم في دفع التنمية البشرية في المجتمع الكوري وما هي أبرز محددات السياسة التعليمية لنظام التعليم الكوري؟ وللإجابة على هذا السؤال تمت دراسة محددات السياسة التعليمية في كوريا، وتم اختيار المدة بين الأعوام ١٩٤٨ وهي سنة استقلال جمهورية كوريا من، وصولاً الى العام ٢٠٠٠ عندما وصل النضوج في السياسيات التعليمية الى أفضل مراحل التطور. وجاء اختيار هذهِ السنوات كون ان تطور التعليم الكوري قد انتهج منحاً تصاعدياً على مرور السنوات، لارتباطه بالتطورات والتغييرات السياسية التي شهدتها جمهورية كوريا، في سعيها للتحول من نظام الحكم الدكتاتوري المصبغ بصبغة عسكرية الى نظام حكم ديمقراطي منتخب. في محاولة لفهم العوامل الثقافية والاجتماعية إضافة الى دور الطبقة الوسطى التي أثرت على التعليم وبالتالي رسمت السياسة التعليمية الكورية. كما تم تسليط الضوء على دور التعليم في تحريك عجلة التنمية البشرية في كوريا، والتي انعكست على الأهداف الحكومية التي تستهدف تطوير السياسات التعليمية مستقبلاً. ومن ثم تم التركيز في البحث على ملامح السياسة التعليمية في جمهورية كوريا والتي شملت الأهداف العامة للتعليم والسياسة الحكومية المتبعة في عملية تنظيم التعليم والاهتمام بالتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي.

الكلمات المفتاحية: التعليم، السياسة التعليمية، جمهورية كوريا، الطبقة الوسطى، التنمية البشرية، التطور الاقتصادي، الثقافة المجتمعية.

The current Article is an attempt to understand the unique development experience that the Republic of Korea has lived through in the path of modern states, through

which it has been able to achieve a large number of achievements, especially in the economic field, which has reserved for itself a high position among what is known as the Asian Tigers, which represent economic powers with a great influence on the path of the global economy. The Republic of Korea has succeeded since the seventies of the twentieth century in entering a major development phase that has become an example to be followed by third world countries, despite the poor economic conditions that the Republic of Korea has suffered as a result of the Japanese occupation of Korea and then the division of the Korean Peninsula into two halves, communist socialist in the north and democratic capitalist in the south, followed by the Korean War, which lasted for three years, as a result of which the two Koreas suffered difficult political and economic problems.

Korea has succeeded in modernizing its economy and has become, in a short period of time, among the advanced industrial countries, after it was also able to prepare the climate to achieve economic stability as well as political stability. In terms of economic stability, the Republic of Korea has been able to achieve high growth, while in terms of political stability, Korea has been able to establish a political system that follows the democratic path since 1987, passing through the nineties of the twentieth century when Korea was able to move forward in transferring power peacefully from the military to an elected civilian leadership.

The research was based on a hypothesis represented by a central question that we tried to answer: How did the Republic of Korea invest in education to advance human development in Korean society and what are the most prominent determinants of the educational policy of the Korean education system? To answer this question, the

determinants of educational policy in Korea were studied, to understand the cultural and social factors in addition to the role of the middle class that affected education and thus shaped Korean educational policy. The role of education in driving the wheel of human development in Korea was also highlighted, which was reflected in the government goals that aim to develop educational policies in the future. The research then focused on the features of educational policy in the Republic of Korea, which included the general objectives of education, and the government policy followed in the process of organizing education and caring for primary, secondary and university education.

Keywords: Education, educational policy, Republic of Korea, middle class, human development, economic development, community culture.

١ـ المقدمة

عاشت جمهورية كوريا تجربة تنموية فريدة في مسار الدول الحديثة والتي تمكنت من خلالها من تحقيق مجموعة كبيرة من الانجازات لا سيما في المجال الاقتصادي، مما حجزت لنفسها مكانة عالية ضمن ما يعرف بالنمور الاسيوية والتي تمثل قوى اقتصادية ذات تأثير كبير على مسار الاقتصاد العالمي. اذ نجحت جمهورية كوريا منذ سبعينات القرن العشرين في ولوج مرحلة تنموية كبيرة اصبحت مثالاً يحتذى به لدول العالم الثالث، على الرغم ما عانته جمهورية كوريا من اوضاع اقتصادية سيئة على أثر الاحتلال الياباني لكوريا (Linda, 1994)، ومن ثم انقسام شبه الجزيرة الكورية الى نصفين شيوعي اشتراكي في الشمال وديمقراطي رأسمالي في الجنوب.(Djun, 2005) لتأتي بعدها الحرب الكورية والتي استمرت لثلاث سنوات عانت على أثرها الكوريتان مشاكل سياسية واقتصادية صعبة.

حاولت كوريا بعدة وسائل من أبرزها تطوير التعليم ان تمحي اثار الاستعمار الياباني على كوريا (١٩١٠-١٩٤٥)، وبحسب الاحصائيات التي تم جمعها في عام ١٩٤٥ بعد نهاية الحرب وتحرير كوريا ان معدل الامية كان يبلغ ٧٧,٨٪ بين سكان كوريا الجنوبية. مما يعني ان من مجموع عشرة كوريين كان هناك ثمانية اشخاص اميين. والسبب ان سياسة الاحتلال الياباني كانت تمنع الكوريين من تعلم القراءة والكتابة، لذلك حرصت العوائل الكورية فيما بعد على دفع وتشجيع أطفالهم على تعلم القراءة والكتابة ومن ثم سنت القوانين لجعل التعليم الزامي في مراحله الأولى، ليضمن تعليم الشعب الكوري وبالتالي تطور المجتمع (حنفي، ٢٠١٩).

نجحت كوريا في تحديث اقتصادها وأصبحت في فترة وجيزة من مصاف الدول المتقدمة من الجانب الصناعي، بعد ان استطاعت ايضاً ان تهيئ المناخ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ايضاً الى جانب الاستقرار السياسي، فيما يخص الاستقرار الاقتصادي تمكنت جمهورية كوريا من تحقيق نمو مرتفعة، اما فيما يخص الاستقرار السياسي فتمكنت كوريا من إرساء نظام سياسي ينتهج المسار الديمقراطي منذ عام ١٩٨٧، مروراً الى حقبة التسعينات من القرن العشرين عندما تمكنت كوريا من المسير قدماً في نقل السلطة سلمياً من العسكريين الى قيادة مدنية منتخبة. ولدفع الحركة التنموية الى الامام اولت جمهورية كوريا اهتماماً خاصاً للسياسة التعليمية في البلاد، اذ شغلت السياسة التعليمية موقعاً متقدماً في اولويات الحكومة الكورية من وسط بقية السياسات العامة الحكومية واعتبرت ان التعليم عنصر أساسي في انطلاق وديمومة العملية التنموية الكورية وبما تحقق من تقدم وتطور للمجتمع الكوري، الامر الذي دفع الحكومة الكورية لتخصيص خمس ميزانيتها للأنفاق على التعليم (Alkin, 1992) .

نحاول في هذه الدراسة التركيز على ابعاد السياسة التعليمية الكورية والتي أسهمت في تحقيق معجزة تنموية من خلال الارتقاء بمستوى التعليم والتدريب وتنمية القدرة على استيعاب التكنولوجيا والعلوم الحديثة. مثلت عملية تحديث السياسة التعليمية في كوريا أحد اهم المواضيع التي شغلت صناع القرار في النظام الكوري في أطار سعيه الى ان يواكب التعليم مرحلة ما بعد التصنيع، هذه المرحلة التي تتأهب كوريا لدخولها لتواكب التقدم الصناعي والتقني في العالم. ولفهم دور التعليم في الاسهام في العملية التنموية في جمهورية كوريا تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور وهي: محددات السياسة التعليمية في جمهورية كوريا، موقع التعليم في إطار التنمية البشرية في كوريا، وملامح السياسة التعليمية الكورية.

٢- محددات السياسة التعليمية في كوريا

نصت المادة رقم ٢٧ في الدستور الكوري على ضمان حق المواطنين جميعاً في الحصول على التعليم المتكافئ على حسب قدرات كل شخص بما يضمن حرية التعليم وحياديته مع التأكيد على الزامية ومجانية التعليم في المرحلة الابتدائية (Korean Overseas Information Service, 1976). ولعل ما يؤكد على أهمية التعليم ان هذه المكانة ترجع الى مجموعة عوامل أهمها العامل الثقافي والذي يشكل في مجمله وفقاً للتفكير الكونفوشيوسي السائد في كوريا، بالإضافة الى الفكر البوذي الحافز الأساسي للتعليم(Dower, 1999) ، الحث عليه بوصفه قيمة إنسانية في حد ذاتها إضافة الى العوامل الاقتصادية والسياسية. يمكن تقسيم محددات السياسة التعليمية في كوريا الى ثلاث محددات أساسية وهي:

آ. المرجعية الثقافية والطابع القومي للتعليم في كوريا

تعتبر الشخصية القومية او الطابع القومي من أبرز محددات السياسة التعليمية في كوريا لما تلعب أي خصائص نفسية أي دور مؤثر في تحديد معالم أي سياسة عامة (عمر، ١٩٩٢). اذ يمكن القول ان تعريف الشخصية القومية هي محصلة التفاعل المستمر بين طبيعة الانسان وبين مجمل العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهي تمثل أحد اهم محددات السياسة التعليمية في كوريا، بحيث توجد علاقة وثيقة بين الشخصية القومية والنظام القومي للتعليم في كوريا(Chaube, 1993) .

من المهم الإشارة الى أهمية تناغم وتناسق أي سياسة تعليمية للطابع القومي لمواطني الدولة لكي يتناسب مع ميولهم وطباعهم مما يشير الى صعوبة استيراد أي نظام تعليمي نظراً لتباين قيم وسلوكيات الشعوب المختلفة. لذلك اضحى الطابع القومي مدخل رئيسي لفهم اهداف السياسة التعليمية والتعرف على ملامحها وهو ما أشار اليه الكثير من المتخصصين، حيث ان فهم وتقويم السياسات التعليمية في أي مجتمع يتطلب القيام بدراسات للأطر الثقافية والاجتماعية لهذا المجتمع بالإضافة الى اتجاهاته السياسية والاقتصادية (مصطفى، ١٩٩٣).

يمثل الارتباط الوثيق بين القيم الثقافية والسلوكية مع الفكر الكونفوشيوسي عامل مهم من اهم العوامل التي تسهم في تشكيل ملامح الشخصية القومية الكورية وبالتالي تمثل أحد اهم العناصر الجوهرية في تحديد سمات السياسة التعليمية، اذ تمثل الكونفوشيوسية الدافع الأساسي الذي ينظر الى التعليم كونه أهمية كبرى باعتباره عنصراً اساسياً من فلسفته الاجتماعية. يعتبر المكون الثقافي الكوري التعليم قيمة إنسانية بحد ذاتها، لذلك فان الاهتمام بالتعليم ينبع من الثقافة الكونفوشيوسية والتي تنظر الى التعليم على انه مفتاح النجاح في الحاضر والمستقبل (ستيسيبتشيفتش، ١٩٩٣)، وان الهدف منه هو بناء مجتمع مثالي قادر على مواكبة الازدهار في مجالات الحياة المختلفة وتعميم الفائدة على كل البشر، ووفقاً لهذا الفكر فان التنمية من خلال التركيز على التعليم تعد بمثابة السبيل الى بناء المجتمع القادر على الاستمرار بالتقدم ومواكبة التطور الحضاري (بهجت، ١٩٨٩).

أكد الفكر الكونفوشيوسي على أهمية التعليم وقدرته على التأثير في فاعلية الأداء الحكومي، ولهذا السبب افسحت الحكومات الكورية القديمة حيزاً لا يستهان به من حرية الحركة والانطلاق والتأكيد على تعليم بعض طبقات المجتمع(Chung J. s., 1994) . شدد هذا الفكر على قيم العمل الجاد والفخر والاعتزاز بأهمية التعليم والرغبة في تعلم المهارات المستجدة لتعظيم الأداء الجماعي، وجاء هذا التأثير من الصين بصورة خاصة والذي تبلور في حدوث تطور في الثقافة الروحية لدى الكوريين (إبراهيم، ٢٠١٤)، لذلك كان من الطبيعي أن يسعى النظام التعليمي في كوريا في كل مراحله التنموية الى تنمية وتكريس ما يعرف بأخلاقيات العمل.(auh, 1999) .

ومن الجدير بالإشارة الى ان المظاهر الأساسية للثقافة السائدة في كوريا والتي كان لها أعمق الأثر على السياسة التعليمية الحالية تتمثل في أولوية التزام الفرد تجاه الجماعة وهو ما يؤكد حرص النظام التعليمي على تنمية هذهِ الروح الجماعية مع التأكيد على قبول من التراتبية في التعليم بين افراد المجتمع. كون ان التراتبية تساعد افراد المجتمع على فهم دورهم في عملية التنمية، وتخلق سياق سلس في عمل مؤسسات الدولة كقطاع عام حكومي او في الشركات الاهلية والتي كما هو معروف يكون لها دور كبير في خط سير التطور الاقتصادي في جمهورية كوريا (محمد، ٢٠١٤).

ب- نشوء ثقافات فرعية بين القطاع الطلابي مع تنامي دور الطبقة الوسطى في المجتمع الكوري

استناداً الى الطبقة الوسطى تمكنت جمهورية كوريا من تحقيق طفرة تنموية كبرى في فترة وجيزة نسبياً وكانت في معظمها في المجالات الاقتصادية والتعليمية، حيث عكست مختلف التغييرات التي شهدتها كوريا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين تحولات مماثلة في التقسيم الطبقي في البلاد لصالح الطبقة الوسطى والتي بلغت نسبتها الى مجمل سكان كوريا ٥٣٪ في حين شغلت الطبقة العليا ٤,٤٪ والطبقة الفقيرة نسبة ٤٢,٦٪ من المجتمع (جلال ، ١٩٩٧).

يوضح لنا هذا الوضع في المجتمع الكوري أهمية الطبقة الوسطى والتي ينتمي اليها الكثير من الكوادر الشبابية المتخرجة من الجامعات مما اقتضى ان تولي السياسة التعليمية أهمية خاصة لطلاب الجامعات خلا سيما وان هذا القطاع بدأ يشهد بعض الحركات الاحتجاجية الساخطة والراغبة في التحرر من بعض الممارسات السلطوية للنظام السياسي (عبد الجبار مراد و شالوخ، ٢٠٢٤). ويمكننا الإشارة في هذا المجال الى التنامي الملحوظ في أهمية الطبقة الوسطى في كوريا وهو ما بدا بشكل واضح من خلال تصاعد نسبة المشاركة من هذه الطبقة في الانتخابات الأخيرة في البلاد.

مثل التعليم في كوريا مجالاً خصباً للصراع بين كل من التقليدية والحداثة في المجتمع الكوري، وهذا ما نلاحظه في التعليم في كوريا، اذ نشأ فكر تقليدي في التعليم الابتدائي والثانوي الكوري، اما فيما يخص التعليم الجامعي فقد تباعد الكثير من طلاب الجامعات عن الفكر التقليدي مطالبين بمزيد من التحرر. مما دفع الدولة الكورية الى الاهتمام بصورة أكثر بالتعليم والتركيز على تطوير القطاع التعليمي لما له من أهمية محورية في العملية التحديثية للبلاد، الى جانب ذلك شكل الطلبة أحد اهم العناصر المعارضة للنظام السياسي في البلاد والرافضة لسياسته التوزيعية التي مست القطاع التعليمي بصورة عامة والقطاع الجامعي من التعليم بصورة خاصة حيث لا يلتحق بالجامعة سوى ٤٠٪ من خريجي الدراسة الثانوية.

تعد جمهورية كوريا من البلدان المتميزة فيما يخص الانفاق العام على التعليم، وتمويل العملية التعليمية حيث بلغت نسبة انفاقها على التعليم من اجمالي الانفاق العام حوالي ٢٢٪ (احمد، ٢٠٠٢)، وأعرب الطلبة عن رفضهم في بداية تسعينات القرن المنصرم لبعض التوجهات المادية حيث رأى هؤلاء الطلبة ان هدف العملية التعليمية يجب ان

يبتعد عن هدف الكسب المادي، بسبب ان التوجه المادي للعلمية التعليمية قد قلل من فرص الالتحاق بالجامعة اما أبناء الطبقات الفقيرة. ومما يذكر ان النظام التعليمي في كوريا يعكس قدراً ملحوظاً من التناقض حيث نجح في تكوين مجموعات طلابية على قدر كبير من الكفاءة في حين لم يتوصل الى اتاحة فرص واسعة لمجموعات أخرى غير قادرة وهو ما قاد الى منافسة شرسة بين الطلبة الكوريين للالتحاق بالجامعة التي تعد اهم مصادر للارتقاء والحراك الاجتماعي، في مقدمة لتحقيق الإنجاز الاقتصادي وهو الإنجاز الأكبر المطلوب في جمهورية كوريا (مدحت، ٢٠٠٥).

ت- تغير الواقع الاقتصادي والسياسي

تعكس التغييرات التي شهدتها كوريا على الصعيد الاقتصادي في مجملها واقع ما بعد الحداثة وذلك في ظل المستجدات المعاصرة ومن خلال تصاعد معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التحضر والحراك الاجتماعي. حرص النظام الكوري من هذا المنطلق على ضرورة مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات هذهِ المرحلة التنموية والتي تشهد قدراً من التحول في ركائز الثقافة الكورية التقليدية. فقد أدى النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي والمعلوماتي الت تغييرات مماثلة على الصعيد الثقافي بما استوجب ان يؤخذ في الحسبان من قبل السياسات التعليمية. ففي حين أولت أجيال ما قبل الحرب اهتماماً بالغاً بالارتقاء بالمستوى المادي للمعيشة فان مرحلة ما بعد الحرب على كوريا وفي كافة المجتمعات الصناعية شهدت اهتماماً متزايداً بقيم غير مادية شملت أسلوب الحياة بصفة عامة مع التأكيد على ضرورة توفير فرص العمل.(Uhang, 1994) .

أدى النمو الاقتصادي في المجتمع الكوري الى التوسع في التعليم والاهتمام بالتقدم العلمي بصفة عامة إضافة الى اتأثر القطاعات الحديثة بالفكر الليبرالي الغربي ومن بينها بعض قطاعات المرأة الكورية وخاصة في المناق الحضرية وتحديداً المدن، والتي رفضت التمييز في الثقافة التقليدية بين الرجل والمرأة مع ما يصاحبه من تداعيات سلبية على المرأة ولذلك اتجهت الحركات النسائية في كوريا الى المطالبة بالمساوة بين الجنسين. اقتضت التطورات الاقتصادية المتسارعة التي حولت المجتمع الكوري من وضعيته الريفية الزراعية الى واقعه الصناعي الى الاهتمام بالسياسة التعليمية بالعمل على الارتقاء بمستوى الكفاءة، خاصة بعد ان انخفضت نسبة القوى العاملة في الصناعات الثانوية وارتفاع نسبة القوى العاملة في الصناعات الحديثة، وقد صاحب هذه التغيرات الاقتصادية

ارتفاع في معدلات التحضر فبعد ان كان ٧٠٪ من الكوريين يعيشون في المناطق الريفية أضحى أكثر من ٨٠٪ من تعداد كوريا السكاني لعام ١٩٩٨ يعيشون في المناطق الحضرية إضافة الى تنامي عدداً من المدن المكتظة بالسكان، وهو ما يشير الى تزايد عدد الراغبين في التعليم والحرص على الارتقاء بالمستوى التعليمي (Harry, 1992).

فيما يخص الجانب السياسي فقد تنامى الوعي السياسي في المجتمع الكوري نتيجة لاكتسابه مهارات سياسية في أطار التقدم التكنولوجي وتوفر المعلومات خاصة بعد التحولات الديمقراطية التي شهدتها البلاد منذ بداية تسعينات القرن العشرين، والتي هدفت الى تعزيز الثقة بالنفس ودعم الحس القومي في محاولة لتجاوز احباطات مرحلة الاحتلال الياباني(Carter & and Others, 1990) .

كان من الضروري ان يتواكب هذا الوعي السياسي مع تقدم مماثل في المستوى التعليمي مع ضرورة الارتقاء بمستوى التعليم الجامعي بصفة خاصة، حيث أضحى الطلبة الكوريون نتيجة التعليم الحديث أكثر قدرة على التعرف وفهم وتقدير الوضع السياسي في البلاد. حرصت السياسة التعليمية في كوريا على إرضاء طموحات الكثير من الكوريين التي امتدت الى مستويات اعلى من التعليم المدرسي بحيث ارتفعت نسبة الطلبة التي تقع أعمارهم في الفئة العمرية ١٨-٢٢ عاماً من ٧٪ في عام ١٩٧٠ الى ٦٨٪ عام ١٩٩٧ وهو ما يقارب أكثر الدول تقدماً.

قامت الحكومة الكورية في عام ١٩٩١ بعملية ادخال مجموعة من الإصلاحات في السياسة التعليمية بصورة تدريجية من خلال انتهاج خطة خمسية حرصت الحكومة من خلالها على معالجة بعض السلبيات التي عانى منها القطاع الطلابي الجامعي وهو القطاع الأكثر تأثراً بالثقافة الغربية، والذي انعكس من خلال بعض الممارسات الخاطئة لبعض طلبة الجامعات الذين رفضوا طرق التفكير التقليدية والتي كانت سائدة في التعليم الابتدائي والثانوي. لم يقتصر أثر التعليم على الواقع الثقافي الكوري، وانما امتد ليشمل اسهامه في إعادة تشكيل الهيئة الناخبة التي أصبحت تضم اعداداً كبيرة من الشباب، مما جعلها ساحة جدل واسعة النطاق بين كل من القيم التقليدية والحديثة بما ينبئ عن وجود فجوة ملموسة بين الأجيال، حيث رغب الشباب بالتغيير وتزايدت تطلعاتهم مطالبين بضرورة الارتقاء بالسياسات التعليمية وبنوعية الحياة بصفة عامة دون الاقتصار على مطالب الامن الاقتصادي.

الامر الذي قاد الى تراجع نسبة المشاركة السياسية للشباب برغم تشكيلهم لحوالي نصف اجمالي الهيئة الناخبة خلال انتخابات عام ٢٠٠٢ على سبيل المثال، مقارنة بنسبة ٢٢٪ عام ١٩٩٢ حيث بلغت نسبة هذه المشاركة حوالي ٤٠٪(Chung J. M., 2002) .

٢- دور التعليم في إطار التنمية البشرية في كوريا

ان الاهتمام بالتنمية البشرية من اهم محددات السياسة التعليمية في جمهورية كوريا، ومن الجدير بالذكر ان كوريا تعد من الدول الاسيوية التي حققت نجاحاً ملحوظاً على صعيد التنمية البشرية التي تشكل العمود الفقري للنمو الاقتصادي المتسارع، والتي تعكس ايماناً بأن إنتاجية رأس المال البشري لا تقل عن رأس المال المادي. ومن هذا المنطلق كان اهتمام كوريا ببناء القدرات البشرية عن طريق رفع مستويات التعليم، وهو ما استلزم إعطاء الأولوية في النفقات الحكومية للخدمات الاجتماعية الأساسية وفي مقدمتها القطاع التعليمي(Soo) .

تشير الإحصاءات الى وجود نسبة كبيرة من سكان كوريا تحت سن ١٥ عاماً ما يقارب ٢٤,٤٪ وهو ما يستدعي أهمية اعطائهم اهتماماً خاصاً في برامج ومشروعات السياسة التعليمية بالإضافة الى نسبة أخرى من السكان والذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٦٠ عاماً تمثل مجموع القوى العاملة في جمهورية كوريا والتي تشكل ٦٧,٢٪ من اجمالي السكان. كما اهتمت السياسة التعليمية في كوريا بالإناث حيث سجل مؤشر تعليم الاناث كنسبة مئوية من معدل تعليم الذكور ٩٥٪ على حين سجل المعدل الإقليمي لشرقي آسيا والمحيط الهادي ٨١٪ مما يشير الى تفوق كوريا فيما يتعلق بتعليم الاناث(Hamdoussa, 1994) .

ظهرت تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بصورة سنوية منذ عام ١٩٩٠ والتي بسببها أضحت التنمية البشرية بما توليه من اهتمام للتعليم وتحسين الصحة واكتساب المعرفة والتمتع بمستوى معيشي مناسب(Center of International Research U.S Burean of the Census, 1994) ، أحد اهم أولويات السياسات العامة في جمهورية كوريا. ولأهمية التعليم حرصت الحكومة الكورية على مضاعفة الانفاق على التعليم بحيث وصل الى ٢٢,٤٪ من مجمل الانفاق الحكومي العام. وهو ثاني إنفاق حكومي كوري من

بعد الانفاق على الدفاع وشراء الأسلحة لتعزيز قوة الردع في جمهورية كوريا بسبب التهديدات المستمرة من قبل الشقيقة الجارة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في شمال شبه الجزيرة الكورية(Overholt, 2011) . وطبقاً لتقارير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ حققت جمهورية كوريا انجازاً كبيراً في هذا المجال. حيث بلغت قيمة دليل التنمية البشرية لها (٠,٨٨٢) بحيث جاء ترتيب جمهورية كوريا برقم (٣١) على مستوى العالم وهي بذلك سابقة بعض الدول الصناعية (عبد الفتاح، ١٩٩٥).

تزايد الاهتمام بضرورة استيعاب التكنولوجيا الحديثة وتعلمها في إطار العناية بالعلم والتعليم في جمهورية كوريا، خاصة مع تسارع الخطوات للثورات العلمية والمعرفية ومع محاولة كوريا ولوج سوق التكنولوجيا سريعة التطور والتي تواجه مجموعة من التحديات الضخمة من قبل دول أخرى قطعت في هذا المجال اشواطاً كبيرة. ومن هنا كان اهتمام التعليم بتكوين مجموعات قادرة على مواكبة هذا التقدم التكنولوجي، اذ شهدت كوريا فاعلية ملحوظة على صعيد انتقاء التكنولوجيا. إضافة الى الانفتاح بصورة إيجابية على التقنيات الخارجية، وقد سجلت بعض الدراسات قدرة الكوريين على سرعة استيعاب وتعلم التكنولوجيا وتطويرها بدليل أن معظم الابتكارات الجديدة هي محلية المنشأ (بيبر، ١٩٩٠).

مثل الاستثمار الكوري في العلم والتكنولوجيا في عام ١٩٨٩ بنسبة ٢,١٢٪ من الناتج القومي الإجمالي بعد ان كانت النسبة في عام ١٩٨٠ لا تتعدى ٠,٩٪ مع زيادة المساهمات من القطاع الخاص. اذ اولت النخبة السياسية الحاكمة في كوريا اهتماماً خاصاً لتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية من خلال القيام بأنشاء عدد من المؤسسات واتخاذ بعض السياسات للنهوض بالعلم والتكنولوجيا من بينها "مؤتمر تدعيم التكنولوجيا" و " المجلس القومي لتعزيز التكنولوجيا"، كما قامت الجهات الحكومية المختصة بتطوير السياسات التعليمية باعتماد خطط ممنهجة لتطوير العمل والنهوض بمعهد كوريا للعلوم والتكنولوجيا إضافة الى معهد كوريا العالي للعلوم والتكنولوجيا و المعهد العالي للعلوم والذي تم انشائه ليكون متخصص في استيعاب طلبة الدراسات العليا. كما قامت الحكومة الكورية بأنشاء كلية شانغوق والعديد من معاهد التدريب المهني والمدارس المهنية لتخريج الفنيين والمطلوبة خدماتهم لتلبية حاجات الصناعات المهمة والتي تحتاج الى الايادي العاملة المدربة (عبد الحميد، ١٩٩٤).

فيما يخص البحث العلمي في جمهورية كوريا، فانه يتم بالتعاون بين الحكومة الكورية والجامعات، حيث تنتهج الدولة سياسة خاصة قائمة على إلزام الكثير من الشركات الكبرى في جمهورية كوريا بالتعاون مع الجامعات لتطوير الأبحاث العلمية التي تستهدف تقديم حلولاً علمية وتكنولوجية تستهدف الأسواق المحلية والعالمية، علماً ان بعض الشركات الكبرى المعروفة مثل شركة هيونداي وسامسونغ ودايو تمتلك معاملاً للأبحاث ومختبرات علمية تفوق ما موجود لدى الجامعات. هدفت الدولة من وراء انتهاج سياسة دعم القطاع الخاص للجامعات في كوريا الى محاولة منها لحل المشاكل التي تواجه الشركات والمصانع. وبذلك فقد نشأت علاقة قوية بين المؤسسات العلمية والبحثية من ناحية، وبين الشركات والقطاعات الإنتاجية من جانب اخر، مما كان له الأثر الواضح في خدمة المجتمع الكوري ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والصناعية والبشرية في جمهورية كوريا(In, 2003) .

٣- ملامح السياسة التعليمية في جمهورية كوريا

رسمت الحكومات الكورية المتعاقبة ملامح محددة للسياسات التعليمية في جمهورية كوريا، بما تتوالم هذهِ السياسات مع البنية المجتمعية التي تتناغم مع المرجعية الثقافية التي ولدت الحافز الأكبر للتعليم لدى طبقات المجتمع المختلفة. من هنا ندرك ان للمجتمع الكوري خاصية مميزة تتلخص في تمتعه بمنظومة قيمية تحفز للعمل وتقوم بالربط بين الإنجاز من ناحية وبين التعلم والتعليم من ناحية أخرى.

لذلك يمكن تقسيم أبرز ملامح السياسة التعليمية الى أربع ملامح أساسية تتمثل في الأهداف العامة للتعليم والعملية التنظيمية للتعليم في كوريا، ومركزية إدارة التعليم، واخيراً الانفاق الحكومي على التعليم. نحاول من خلال التركيز على هذهِ الملامح معرفة كيفية إدارة وتنظيم العملية التعليمية في جمهورية كوريا ودور الحكومة في الانفاق على التعليم جنباً الى جنب مع مؤسسات القطاع الخاص لدعم وتطوير التعليم في جمهورية كوريا.

أ- الأهداف العامة

نتيجة للاعتقاد السائد ان التعليم هو السبيل الوحيد والالية المضمونة لتحقيق مكانة مرموقة في المجتمع، لذلك يكون للكوريين اقبال كبير على التعليم، وليس فقط مثلما يقول البعض بان الكوريين يقبلون على التعليم امتثالاً للسياسات الحكومية. لذلك يقوم الطلبة الكوريون بالاجتهاد والقيام بالعمل الدؤوب وهو ما يميزهم من ناحية الحرص على التعليم والانجاز انطلاقاً من الضغوط الاجتماعية التي عدت في حد ذاتها حافزاً اساسياً وعاملاً مهماً في الاقبال على التعليم(Sorensen, 1994) .

يعكس احترام المعلم في المدارس الكورية اهم مظهر من مظاهر تأثر التعليم في كوريا بالمرجعية الثقافية في اطار الثقافة الكونفوشيوسية، ويعكس هذا التأثير نوعاً من الاستمرارية خاصة على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي، في نفس الوقت يمكن ملاحظة تأثر قادة الحراك الطلابي في الجامعات بأفكار غربية واردة على المجتمع الكوري، تمثلت بالتمرد على القيم التقليدية التي تم تبنيها في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، في مقابل طرح بعض الأفكار التمردية على القيم المجتمعية التقليدية لدى بعض طلبة التعليم الجامعي في كوريا مما عكس تراجع ملحوظ لدى طلبة الجامعات لمعايير الطاعة والتراتبية (العاني، ٢٠٠٣).

استندت فلسفة واهداف العملية التعليمية الكورية بالأساس الى إعطاء التعليم أهمية كبرى والذي بدوره يسهم بشكل فاعل في تحفيز عملية التنمية من خلال تمكين الفرد من تهذيب شخصيته وتنمية قدراته على أداء واجباته العامة والاسهام في العملية التنموية التي تقودها الدولة سواء تنمية عامة او تنمية بشرية (فائقة ، ١٩٨٥). أكد قانون التعليم في كوريا على مجموعة من الأهداف جمعت بين الواقعية والمثالية، من بينها بناء جسد صحيح وروح لا تقهر، وتحفيز الروح الوطنية في ظل ثقافة كورية تشجع الأنشطة الخلاقة والقدرات الإبداعية وفي إطار تعاون متبادل كأساس لنسق الحياة الاجتماعية، وذلك لان الفرد المتعلم سوف يكون أكثر قدرة على المساهمة في المجتمع الكوري ويكون له دور أساسي في دفع عجلة التنمية المادية والبشرية الى الامام من خلال المساهمة في الخطط الخمسية التي تضعها الحكومة (شلقامي، ٢٠٠١).

استطاعت جمهورية كوريا خلال الفترة من ١٩٦٠ الى عام ١٩٩٠ خلق طلب جماهيري كبير على التعليم والقيام بكفالة التعليم الابتدائي للجميع إضافة الى تمكنها منذ منتصف الثمانينات من توسيع مجال التعليم الثانوي بشكل ملموس والنجاح في ضم ثلث الأشخاص التي تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية بين ١٨ الى ٢٤ سنة في

الجامعات. قامت جمهورية كوريا من خلال حكوماتها المتعاقبة بالإنفاق بسخاء على التعليم في كوريا وتحديداً التعليم الابتدائي والثانوي، كما شارك الأهالي جنباً الى جنب مع الحكومة في الانفاق على التعليم الجامعي، حيث ان التعليم قبل الجامعي في مراحله الابتدائية والثانوية يهدف بالأساس الى توعية الطالب وتشكيل شخصيته السوية والتي تتناسق مع الطابع القومي للفرد الكوري وتنسجم مع الموروث التقليدي المتأصل في المجتمع والذي تمتد منابعه الى الكونفوشيوسية. في حيت يتسم التعليم الجامعي بكلفته الباهظة وبالتالي اقتصر الدخول للجامعات على فئات محددة من المجتمع الكوري والتي تتمكن من تحمل تكاليف الدراسة الجامعية اقتصادياً، الامر الذي فتح المجال اما بعض الجامعات الخاصة ذات البرامج الأكثر مرونة من بعض الجامعات الحكومية مما أتاح فرص أوسع لبعض الطلبة للقبول فيها، وفي محاولة لتشجيع بعض الطلبة للالتحاق بالجامعات الخاصة التابعة لشركات كبرى معروفة تم اغراؤهم بتوفير فرص عمل في هذهِ الشركات للخريجين بصورة اقل تنافسية مما لدى القطاع الحكومي. ومن الجدير بالإشارة ان جمهورية كوريا بلغت شوطاً كبيراً في معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين في المجتمع بصفة عامة، حيث وصلت في تسعينات القرن العشرين الى حوالي ٩٨٪ (برنامج الامم المتحدة الانمائي، ١٩٩٦).

ب- تنظيم التعليم

استناداً الى قانون التعليم الكوري الذي صدر عام ١٩٤٩ والذي لا يزال معمولاً به الى الان، فان فترة الدراسة في المدارس الابتدائية تستمر الى ست سنوات ثم يليها ثلاث سنوات مدة الدراسة المتوسطة او ما يعرف في كوريا بالثانوية الدنيا ومن ثم ثلاث سنوات للثانوية العليا لتشكل مجموع الدراسة الثانوية ست سنوات، تليها سنوات الدراسة الجامعية بمعدل أربع سنوات، ويجدر الإشارة الى ان التعليم الابتدائي يكون مجانياً والزامياً ويخصص للفئة العمرين بين ٦ و١٢ سنة.

سجل معدل القيد الإجمالي بالتعليم الابتدائي في كوريا ١.٨٪ في عام ١٩٩٠ وهو ما يشير الى ان التعليم الابتدائي في كوريا قد تمكن من ضم من هم في سن أكبر او أصغر من السن المقابلة للمرحلة الابتدائية. مما يعكس توجه بعض الأهالي بالتفكير لإدخال أولادهم الى المدارس للتعلم سواء كانت المدارس ذات النهج الأكاديمي في

التدريس او المدارس والمعاهد الفنية التي تركز على تخريج شباب وبنات قادرين على الانخراط في الاعمال التي تتطلب خبرة مهنية محددة حسب الاختصاص الذي درسه الطالب قبل التخرج. ان هذا المعدل هو ناتج تقسيم العدد الكلي للمقيدين في مستوى تعليمي معين على عدد السكان في الفئة العمرية المناظرة التي ينص القانون على وجوب التحاقها بهذا المستوى.

تشير الاحصائيات الى عدم وجود فروق بين الذكور والاناث في مرحلة الدراسة الابتدائية، فيما يخص التعليم الثانوي الأدنى والذي يشمل اول ثلاث سنوات دراسة بعد سنوات الدراسة الابتدائية فقد شهد تقدماً ملحوظاً على أثر قيام الحكومة الكورية بإلغاء امتحانات القبول والتسجيل بتلك المرحلة عام ١٩٦٩، بلغت نسبة الملتحقين من الطلبة بالمدارس المتوسطة بعد اكمال التعليم الابتدائي حوالي ٩٩.٣٪ في منتصف تسعينات القرن العشرين (Education in Korea 1992-1993 - Abreif Outline, 1993). ثم يأتي التعليم الثانوي الأعلى بعد التعليم المتوسط (او التعليم الثانوي الأدنى) الذي ينقسم الى قسمين أساسيين: أكاديمي ومهني، إضافة الى وجود مدارس شاملة (صالح، ٢٠٠٦).

ج- الإدارة المركزية للتعليم الكوري

ان التعليم الكوري يخضع لسيطرة وزارة التعليم باعتبارها سلطة اعلى في إدارة الشؤون التعليمية في جمهورية كوريا، يليها في المستوى الثاني ما يعرف بمجلس التعليم الإقليمي، واخيراً المكتب المحلي للتعليم. يقع على عاتق وزارة التعليم مهام التخطيط والتنسيق الشامل للسياسات التعليمية إضافة الى تشريع هذهِ السياسات والقيام على تنفيذها، والاشراف على جميع المدارس والمعاهد من خلال مكاتب التعليم الإقليمية والمحلية. وهناك عدد من الهيئات التي تخضع مباشرة لوزارة التعليم إضافة الى مجالس استشارية للمساعدة في صياغة وبلورة السياسات التعليمية على غرار المجلس الاستشاري للسياسات التعليمية واللجنة الرئاسية للسياسات التعليمية التي أنشأت بهدف تقديم المشورة الخاصة بالتوجهات الأساسية لإصلاح التعليم، إضافة الى مجلس التعليم العالي الذي يختص بتقديم المشورة بصدد التعليم العالي Municipal Board of Education. وينقسم المجلس إلى أحد عشر مجلساً إقليمياً في مختلف أقاليم كوريا. فهو بمثابة الهيكل الذي ينوب عن وزارة التعليم في تلك الأقاليم. وتتولى

المكاتب المحلية للتعليم في مختلف القطاعات مهمة الاشراف على المدارس الابتدائية والثانوية الواقعة ضمن دائرة اختصاصها(Oh Kun-Oh & Kun-Young, 1993) .

ان النمط السائد لإدارة التعليم في كوريا يتجه الى المركزية في معظمه برغم وجود ملامح اللامركزية متمثلة في دور المجالس والمكاتب المحلية، الا ان ما يحدد كلا من هذين المستويين يكون وفقاً لرؤية المستوى الأول وهو ما يعني أن السلطات التعليمية المحلية تكون بمثابة أدوات لتنفيذ السياسة المركزية. وقد تبدت الأبعاد السياسية لمركزية التعليم منذ أواخر الاربعينات، إذ حاول النظام إرساء دعائم بناء قومي استلزم ان تفرض الحكومة المركزية سيطرتها الشاملة على التعليم. لان فرض هذهِ السيطرة سوف يضمن تنفيذ السياسات التعليمية بصورة دقيقة والتي رسمتها الحكومة على المدارس والمعاهد والجامعات في كل الأقاليم والمقاطعات الكورية. كما انشات الحكومة الكورية هيئات لمتابعة تنفيذ السياسات التعليمية وفق الرؤية الرسمية للدولة في جمهورية كوريا.

في ظل هذا التنظيم لم تتمتع البيروقراطية التعليمية باي استقلالية، بل كانت مجرد أداة تنفيذ سياسات تعليمية معينة مرتبطة بالسياسات العامة. ويشير هذا الواقع مجمله إلى ارتباط مركزية التعليم بأهداف سياسية مناطها توحيد الصف وتحقيق التنمية وتأكيد الوحدة السياسية.

د- الانفاق على التعليم

استطاعت كوريا ان تستثمر جزءاً كبيراً من ناتجها القومي الإجمالي في التعليم حيث توضح الاحصائيات أن نسبة الانفاق على التعليم بلغت في التسعينات ٣,٦٪. اما فيما يتعلق بمؤشر الانفاق على التعليم كنسبة من الانفاق الحكومي، يتضح ان هذهِ النسبة تضاعفت حتى وصلت في التسعينات الى ٢٢,٤٪ بما يعني أن الحكومة الكورية تخصص حوالي خمس ميزانيتها للإنفاق على التعليم. ومما يذكر أن الانفاق على التعليم يحتل المرتبة الثانية بعد الانفاق على الدفاع وهو ما يشير الى أهمية التعليم كقضية امن قومي. ومع وضع عدد السكان في الاعتبار تتبدى أهمية متوسط الانفاق على التعليم لكل فرد كأحد المؤشرات الدالة على الانفاق على التعليم. بلغت هذهِ النسبة في كوريا في التسعينات حوالي ٢٩٤ دولاراً بحيث تضاعفت ٢٢ مرة منذ السبعينات.

تتنوع مصادر تمويل التعليم بحيث لا تتحمله الدولة المنفردة. فتمويل التعليم قضية مجتمعية مما يستلزم أن تشارك كل القطاعات في الاستثمار في التعليم والانفاق عليه. وعلى هذا النحو فأن حوالي ٣٥٪ فقط من التكلفة الاجمالية للتعليم في كوريا تأتي من مصادر حكومية في حين ان الجزء الأعظم يأتي من مصادر أخرى أهمها الضرائب الخاصة بالتعليم. وتمويل قطاع الصناعة للتعليم الفني، إضافة الى تلقي المدارس الحكومية مساعدات مالية من الحكومات المحلية. وينفق الآسر الحضرية ما بين ٦-٧٪ من مصروفاتها على تعليم أبنائها. كما يسهم القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي، من خلال فتح جامعات خاصة تحوي على برامج تخصصية لدراسة المجتمع والتكنولوجيا وغيرها من التخصصات العلمية التي تساهم في تشجيع الطلبة لإكمال دراستهم الجامعية، كما تكون لهذهِ البرامج تسهيلات مالية تشجع الاسر على الانضمام وتشجيع أبنائهم على الالتحاق بالدراسة الجامعية، ومن ثم توفير فرص عمل مرتبطة بالقطاع الخاص في الشركات الكبرى لاستيعاب الخريجين حسب تخصصاتهم. وجملة القول، ان الانفاق على التعليم في كوريا يمثل قضية مجتمعية ملحة تسهم مصادر عديدة في تمويله والانفاق عليه، الامر الذي يشير الى ان الانفاق الفعلي على التعليم يفوق بمراحل الانفاق الحكومي عليه.

٤-الخاتمة:

توضح دراسة موضوع محددات التعليم في جمهورية كوريا ودوره في بناء جمهورية كوريا الحديثة أهمية الدور الذي لعبته المحددات في رسم السياسات التعليمية في البلاد، اذ أدركت جمهورية كوريا مبكراً أهمية التعليم في رفع المستوى التنموي للبلاد وما يمثله التعليم من عامل أساسي في عملية التنمية سواء على مستوى المؤسسات والبنى التحتية او على مستوى التنمية البشرية كأفراد في المجتمع. ولكل ما تقدم يمكن تلخيص اهم ما توصلت اليه هذهِ الدراسة بالنقاط ادناه:

١. كان للطابع القومي او ما يعرف بالشخصية القومية دور مهم في دفع افراد المجتمع الكوري باتجاه التعليم، مما مثل لأهميته احد ابرز محددات السياسة التعليمية في كوريا، حيث دفعت الشخصية القومية والتي

تتأصل في جذورها الى مشتركات ثابتة مع قيم الكونفوشيوسية المجتمع الكوري للنظر الى التعليم كسبب ليس فقط للارتقاء من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي فقط، بل سبب فاعل لقيام الفرد بتأدية واجباته تجاه مؤسسات الدولة وتجاه افراد المجتمع انطلاقاً من فكرة المسؤولية المجتمعة المشتركة والتي كان للتعليم الدور الأبرز في تعزيزها.

٢. مثلت الطبقة المتوسطة في المجتمع الكوري الدور الأكثر فاعلية والمحرك الأساس لعملية التنمية في البلاد والتي اقرتها الحكومات الكورية المتعاقبة من خلال وضع خطط خمسية تستهدف النهوض بالواقع الاقتصادي لجمهورية كوريا، حيث استفادت كوريا من دور الطبقة المتوسطة في المساهمة بالصناعات الحديثة والجانب التكنولوجي الذي تبنته نخبة صناع القرار في البلاد، ولتحقيق اهداف العملية التنموية كان لا بد من زج الطبقة المتوسطة لتكون رائدة في عملية التنمية، مما تطلب من الحكومة ان تشجع افراد هذهِ الطبقة للحصول على التعليم مما مان له الأثر في تخريج أجيال من الشباب المتعلمين والذين اسهموا في تطوير البلاد اقتصادياً وعلمياً ومعرفياً. فكان للتعليم التأثير الواضح في صناعة أجيال متعلمة قادرة على إدارة شؤون الدولة بمختلف قطاعاتها الحكومية والخاصة.

٣. فتح التعليم في كوريا مجالات للصراع بين ثقافات تقليدية وثقافات حديثة دخلت الى المجتمع الكوري بعد الحرب والانقسام في شبه الجزيرة الكورية. وأبرز محطات هذا الصراع الثقافي تمثل في طلبة التعليم الابتدائي والثانوي بشقيه المتوسط والإعدادي وبين طلبة الجامعات، اذ تبنى طلبة التعليم الثانوي على وجه التحديد الأفكار التقليدية في التعليم والتي ترتبط بقيم المجتمع كاحترام المعلم وتقديس الكبير. في حين اخذت الأفكار الحداثوية تنساب بالتدريج لتكون اكثير سيطرة على طلبة الجامعات الذين رفضوا طريقة التفكير التقليدية وطالبوا بإدخال مفاهيم اجتماعية حديثة لكونهم يرون أنفسهم أكثر تحرراً مما سبق، انعكس هذا التفكير على التوجهات السياسية لطلبة الجامعات مما جعلهم يكونون قوة ذات تأثير واسع في مناهضة الحكومات المتعاقبة في جمهورية كوريا.

٤. أثر التعليم في كوريا على وضع المرأة الكورية والتي نشطت ليكون لها دور فاعل اجتماعياً واقتصادياً، ولهذا أدرك صناع السياسات التعليمية في جمهورية كوريا الدور المهم للمرأة الكورية مما حذا بهم ان يشجعوا الأهالي على تعليم البنات، بل وأقرت جملة من القوانين أهمها الزامية ومجانية التعليم الابتدائي.

فأصبحت المرأة ترفض التمييز في العمل والتي استندت في رفضها هذا الى رفض الأفكار التقليدية التي نظرت للمرأة بصورة اقل شاناً من الرجل. فأدركت المرأة ان حصولها على مستوى تعليمي جيد سوف يمكنها من منافسة الرجل وان يكون لها دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية في كوريا.

٥. إضافة الى ما ذكر سابقاً أدركت الحكومات الكورية أهمية التعليم ودوره في صنع مجتمع صحي متكامل قادر على مواكبة سير التقدم الإنساني، لذلك حرصت الدولة على ان تكون لها سيطرة مركزية على الشؤون التعليمية في البلاد مع منح بعض الجهات مساحة شبه فدرالية لتنسق السياسات التعليمية في المقاطعات الكورية استناداً الى الرؤية الرسمية للدولة. ورسمت الأهداف العامة للتعليم التي لخصتها بدفع الفرد للحصول على التعليم لتهذيب شخصيته وان يكون قادراً على تأدية دوره في تنمية المجتمع. كما قامت الحكومة الكورية بتنظيم التعليم من خلال انتهاج سياسة تشجع على دفع الأهالي لأبنائهم للحصول على التعليم وان تشارك الحكومة في تحمل بعض الأعباء المالية لهذهِ العملية.

٦. يمكن القول ان الأثر العظيم للتعليم في المجتمع الكوري انعكس على عملية الانفاق على التعليم، فجمهورية كوريا من أكثر الدول انفاقاً على التعليم، فيأتي الانفاق على التعليم بالمرتبة الثانية بعد الانفاق على الدفاع وتطوير الأنظمة العسكرية علماً ان التهديد العسكري قائماً بسبب أطماع الشقيق الجار جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في الشمال. ومع هذا استمرت الحكومات الكورية المتعاقبة في السير على نفس السياسة في الانفاق بكثرة على التعليم وتطوير المدارس والجامعات واعتماد مناهج التدريس الحديث لخلق طلبة قادرين على التفوق في سعيهم الدؤوب للحصول على اعلى المراتب العلمية.

قائمة المصادر والمراجع

Alkin, M. C. (1992). *Encyclopedia of Educational Research* (Vol. 1). New York, New York: Macmillan Publishing Company.

Washington: .*World Demographic Data* .(١٩٩٤) .Center of International Research U.S Burean of the Census .Center of International Research U.S Burean of the Census Washington.

Chaube, S. P. (1993). *Comparative Education.* New Delhi: Vikas Publishing House PTV ltd..

،*Comparative Education Review* .Success and Education in south Korea .(February, 1994) .Clark W. Sorensen صفحة ٢٩.

Djun, K. K. (2005). *The History of Korea.* New York: Greenwood Published Group.

National Inistitute of Educational Research and .*Education in Korea 1992-1993 - Abreif Outline* .(١٩٩٣) .Seoul: Ministry of Education .Training.

.Harry Eckstein .(١٩٩٢) .Cultural Theory of Polotical Change .*American Polotical Science Review* ، الصفحات ٧٨٩- ٨٠٤.

Cairo: .*The Korean Model of Development and its Relevance to the Arab World* .(١٩٩٤) .Heba A. Hamdoussa .The Cenrer of Research and Polotical Studies.

In, S. Y. (2003, March-April). Status and Promotion of Women's Policy in Korea. *Korea Focus, 2*(11), pp. 122-123.

.Poston: Harvard University press .*Korea old and New . a History* .(١٩٩٠) .and Others و ،J. Eckert Carter

Comparative .Women's Unequal Access to Education in south Korea .(November, 1994) .Ji- sun Chung *Education Review*، صفحة ٤٨٩.

A Partisan Realignment .Party System Change in post Democratization in Korea .(April, 2002) .Jin Min Chung *Perspectives*، صفحة ٥٤.

.New York: w.w. Norton Co .*Embracing Deafeat Japan in thw wake of World War II* .(١٩٩٩) .Johnw Dower.

.Seoul: Korean Overseas Information Service .*Education* .(١٩٧٦) .Korean Overseas Information Service.

Linda, K. M. (1994). *Japanese Colonialism in Korea 1910-1945* (Vol. 2). New york: Korea Lessons for High School Social Studies.

Oh Kun-Oh، و Kun-Young. (١٩٩٣). *A Comperative Handbook on Korea* (المجلد Korea annul 1995 32nd edition).
(Kun-Young، المحرر) Seoul، Korea: Youhap News Agency .

Overholt, W. H. (2011). *Park Chung Hee's International Legacy.* Yeong-Ju City: Dongyang University.

Soo Young auh. (١٩٩٩). *Continuity and Change in Korean Culture.* Seoul: Korea Observer.

U. K. (1994). *The Agony of cultural Constraction: Polotics and Culture.* London: London and Ithaca Cornell University Press.

Young Auh Soo. (بلا تاريخ). *Op. Cit.,.*

احمد بهجت. (١٩٨٩). *رحلتي الى كوريا*. القاهرة: الزهراء للاعلام العربي.

الكسندر ستيسيبتشيفتش. (١٩٩٣). *عالم الكتاب القسم الثاني*. (محمد الارناؤوطي، المترجمون) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب.

برنامج الامم المتحدة الانمائي. (١٩٩٦). *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦* . نيويورك: الامم المتحدة.

بيير جودي. (١٩٩٠). تمويل التكنولوجيا - دروس آسيوية. *المنار*، ٣.

جلال معوض. (١٩٩٧). *العلاقة بين الديمقراطية والتنمية "دراسة نقدية"* . القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

سارة سهيل عبد الجبار مراد، و هزبر حسن شالوخ. (اذار, ٢٠٢٤). التطورات الداخلية في كوريا الجنوبية حتى عام ١٩٧٩. *مجلة ديالى للبحوث الانسانية*(٢)، صفحة ٤٨٣.

صافيناز محمد احمد. (نيسان, ٢٠٠٢). الانتخابات الرئاسية في كوريا الجنوبية بين الحليف الامريكي وحلم الوحدة الكورية. *الديمقراطية*(١٠)، ٣.

طلال إسماعيل إبراهيم. (٢٠١٤). *التجربية الكورية: دراسة في ثنائية التقليد والحداثة في جمهورية كوريا ١٩٨٨-١٩٤٨* . بغداد: كلية الاداب - جامعة بغداد.

عبد الحميد محجوب. (١٩٩٤). *التجربة الكورية للتصنيع التصديري*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

عبد العظيم محمود حنفي. (٢٥ آذار, ٢٠١٩). *https://arabic.korea.net/*. تم الاسترداد من كوريا. نت: https://arabic.korea.net/NewsFocus/HonoraryReporters/view?articleId=169413

عبد الفتاح ناصف. (١٩٩٥). *دائرة حوار حول التنمية البشرية*. القاهرة: المجلة المصرية للتنمية والتخطيط.

غيداق عبد المنعم محمد. (٢٠١٤). *علاقات العراق الاقتصادية مع جمهورية كوريا ١٩٧٥-١٩٩١* . بغداد: كلية الادآب - جامعة بغداد.

فائقة الصالح. (١٩٨٥). *التعليم في كوريا*. البحرين: وزارة التربية والتعليم.

ماجدة علي صالح. (٢٠٠٦). *سياسات المراة في كوريا*. القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

محمد أمين شلقامي. (٢٠٠١). *فهم التجربة الكورية وسبل الاستفادة منها: دليل علمي*. القاهرة، مصر: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

مدحت أيوب. (٢٠٠٥). *الاحزاب السياسية والقضايا الاقتصادية في كوريا الجنوبية*. القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة.

مصطفى متولي. (١٩٩٣). *القوى المؤثرة في النظم التعليمية دراسة مقارنة*. الاسكندرية: دار المطبوعات الجديدة.

معنى خليل عمر. (كانون الاول, ١٩٩٢). علاقة الشخصية القومية بالثقافة الاجتماعية. *مجلة الفكر العربي*، ٨٢-٨٩.

نوري عبد الحميد العاني. (٢٠٠٣). *تاريخ الصين الحديث ١٥١٦-١٩١١* . بغداد: مكتبة الكلمة الذهبية.